الحاجة إلى الجودة والاعتماد لبرامج المكتبات والمعلومات(*)

أ. لمياء ضياء الدين محمد حامد
مدرس المكتبات والمعلومات المساعد
كلية الآداب – جامعة المنيا

مستخلص

يتناول البحث أسباب ودوافع الحاجة لنظم الجودة والاعتماد، ومعوقات تطبيقها، وأهمية الاعتماد الأكاديمي بشكل عام، ولتخصص المكتبات والمعلومات بشكل خاص، كما يشير إلى أهم هيئات الاعتماد على مستوى الوطن العربي، وأهم الجمعيات المهنية التي تصدر معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات.

الكلمات الدالة:

الجودة، الاعتماد الأكاديمي، برامج المكتبات والمعلومات، جمعيات المكتبات والمعلومات.

مقدمة:

يعد موضوع الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية من الموضوعات التي لا يمكن إغفالها أو تركها خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة وما يصاحبها من مستجدات مستمرة، حيث لم يعد الأمر خيارا أمام المؤسسات، بل ضرورة حتمية لأي مؤسسة لضمان بقائها، وأساسا لمصداقيتها أمام المجتمع الخارجي.

وأصبح لزاما على المؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية العمل على تهيئة الظروف والبنى التحتية المناسبة لإمكانية تطبيق معايير الجودة والاعتماد، والقدرة على تنفيذها والعمل بها، فهو أمر ينعكس إيجابا على المؤسسة، ويعمل على تحسين جودة مخرجاتها.

(*) بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه لرسالة بعنوان : المعايير العربية لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات: دراسة تحليلية مع التطبيق على برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة المنيا. إشراف أ.د. أسامة السيد محمود، أ.م.د. على كمال شاكر قسم المكتبات والمعلومات جامعة المنيا.

ويعد العمل بنظام الجودة والاعتماد تأكيدا على التزام المؤسسة بتقديم عملية تعليمية ذات كفاءة عالية تتوافق مع المعايير المحلية والدولية، لضمان جودة خريجيها، والقدرة على المنافسة عالميا[١].

ونتناول هنا أسباب ودوافع الحاجة لنظم والاعتماد والجودة، ومعوقات تطبيقها، وأهمية الاعتماد الأكاديمي بشكل عام، ولتخصص المكتبات والمعلومات بشكل خاص، كما نشير إلى أهم هيئات الاعتماد على مستوى الوطن العربي، وأهم الجمعيات المهنية التي تصدر معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات.

١- دوافع وأسباب الحاجة لنظم الجودة والاعتماد لتخصص المكتبات والمعلومات:

يواجه خريجو أقسام المكتبات والمعلومات _كغيرهم_ كثيرا من التحديات الناتجة عن توجه عديد من مؤسسات المعلومات على اختلاف مستوياتها إلى التقنية نتيجة للتطورات الحديثة في شتى المجالات، وعليه ظهرت حاجة ماسة لدى أقسام المكتبات والمعلومات العربية إلى تطوير خططها وبرامجها الدراسية في سبيل تحسين جودة خريجيها ومسايرة التطورات التقنية وتلبية احتياجات سوق العمل (أمل محمد خلاف، سارة عبد الرحيم قشقري، ٢٠٠٨)[٢].

وهناك عدد من التحديات التي تواجه تخصص المكتبات والمعلومات، من ثم وجب على برامج المكتبات العمل على تحقيق الجودة والاعتماد لبرامجها ومن هذه التحديات:

- عدم ملائمة مهارات الخريجين لمتطلبات سوق العمل.
- قلة فرص العمل واستمراريتها.
- التحول الذي أحدثته شبكة الإنترنت في نمط طلب المستفيدين للمعلومات.
- تدني المهارات البحثية والشخصية والمهنية للخريجين.
- عدم انطباق معايير ضمان الجودة والاعتماد على منظومة الأقسام.
- عدم وجود أي تمييز بين برامج ومقررات الأقسام.
- توزيع أقسام المكتبات ما بين كليات الآداب والتربية، وهذا التشتت من شأنه أن يؤثر سلبا على تخصص المكتبات والمعلومات. (أسامة السيد، ٢٠١٤).[٣]

هذا إلى جانب إشارة أغلب الدراسات إلى عدم مواكبة برامج المكتبات والمعلومات بالأقسام للتطورات الحديثة وملاءمتها لسوق العمل والمهارات المطلوبة للخريجين، ولذا قدمت دراسة أمنية صادق نظرية "إعادة هيكلة" لبرامج المكتبات والمعلومات من حيث المقررات وتسلسلها وترابطها لما لوحظ من الضعف الشديد في مواكبة التطورات من قبل

برامج المكتبات والمعلومات.[٤]

من هنا جاءت أهمية الاعتماد الأكاديمي لبرامج المكتبات والمعلومات وتطبيق معاييرها والعمل على تلبيتها بشكل عام، ومدارس أقسام المكتبات بشكل خاص وذلك لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها المتمثلة في خريجين يمتلكون المهارات والمعارف اللازمة التي تلبي احتياجات سوق العمل وتساعد على تحسين سمعته بالمؤسسة الأكاديمية.

٢- معوقات تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:

ثمة عدد من المعوقات التي تؤثر على عملية تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، منها ما يتعلق بالمدخلات، ومنها ما يتعلق بالمخرجات، ومن هذه المعوقات ما يأتي:

- أولاً، تعدد روافد وثقافات كليات الآداب والعلوم الإنسانية، وهذا من شأنه يدعو إلى التشتت وعدم الاستقرار على لغة واحدة أو معايير موحدة متفق عليها.
- ثانيا، مقاومة التغيير من خلال مقاومة مجتمع كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية إلى ثقافة ومفاهيم الجودة وبصورتها المطروحة.
- ثالثا، النقص في المعايير المرجعية القياسية أو المعايير القياسية الوطنية، بالإضافة إلى ضعف التحديد الواضح والدقيق لمعايير الاعتماد الأكاديمي ومؤشراتها من قبل هيئات الاعتماد.
- رابعا، ابتعاد مواصفات الخريج عن متطلبات سوق العمل.
- خامسا، انقطاع التواصل بين البرنامج الدراسي أو المؤسسة وخريجيها للتعرف على آرائهم في البرنامج الدراسي وسبل تحسينه وتطويره لمواءمة احتياجات سوق العمل.
- سادسا، ضعف المدخلات في المنظومة الجامعية.
- سابعا، محدودية مصادر التمويل الحكومية وعدم توافر مصادر أخرى.

حيث إن الطرح الرسمي في الجامعات العربية يركز على المخرجات، ويهمش المدخلات كما أن نظام القبول بالجامعات العربية يرسل أضعف طلاب التعليم العام إلى كليات الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى أن هذه الكليات تتلقى أقل دعم حكومي ويخصص لها أقل ميزانيات وعلى النقيض أكبر عدد من الطلاب[٥]. (أسامة السيد ٢٠٠٨، عبد الملك بن علي ٢٠١٢)

ومن وجهة نظر الباحثة، يعد هذا السبب الرئيس في عدم تحقيق الجودة، حيث إن العجز التي تعاني منه تلك الكليات أثر بالسلب على العملية التعليمية برمتها داخل تلك

المنظومة من أعضاء هيئة تدريس، وطلبة، وأماكن، وأدوات تدريسية، ومعامل، إلى غيرها من مقومات نجاح العملية التعليمية.

ومن ثم فإن مدخلات المنظومة الجامعية في كليات الآداب كلها ضد التقدم نحو الجودة، وحري بالمسئولين توفير المدخلات اللازمة للحصول على المخرجات الجيدة.

٣- أهمية معايير الاعتماد الأكاديمي:

يعد الاعتماد الأكاديمي مدخلا لتحقيق الجودة الشاملة وحافزا على الارتقاء بالعملية التعليمية، ورسالة اطمئنان للمجتمع على خريجي المؤسسة التعليمية، كما أنه يشجع الاعتماد على اكتساب المؤسسة شخصية وهوية متميزين وفقا لمنظومة معايير أساسية تضمن توافر قدر متفق عليه من الجودة، وعليه فإن الاعتماد الأكاديمي يعمل على تحقيق عدد من المميزات للمؤسسات أو البرامج ومنها:

١- تسهيل مهمة الإدارة: تعد المعايير الموجه لتشكيل القاعدة الأساسية لإجراءات العمل ويمكن من خلالها وضع مستويات معيارية متوقعة مرغوبة ومتفق عليها للأداء المؤسسي.

٢- السماح بعملية المقارنة والتقويم: تعد المعايير مداخل للحكم على الجودة في مجال معرفي معين ومن خلالها تجرى مقارنة في سياقات مختلفة، وبشكل خاص في حال تقدم المؤسسة للطلب بالاعتماد الأكاديمي.

٣- نشر ثقافة الجودة في المؤسسة، فمن الناحية المثالية فإن العمل يتم بشكل أفضل في بيئة تقوم على أساس المعايير وتكون سبل التطوير متاحة أكثر فيما لو أدرك العاملون أن ما ينجز من أعمال سوف يقارن مع معايير محددة مسبقا.

٤- تضمن المعايير استمرارية الخبرة، فكل الجهود تنصب لتحقيق المعايير في كل البرامج الدراسية وعلى جميع المستويات.

٥- ضمان الوضوح والشفافية في التعاملات مع الجهات الخارجية. (هنار هنداوي)[٦].

٦- إشراك الكادر الأكاديمي والإداري في التطوير والتحسين المستمر.

٧- القدرة على اتخاذ القرارت الصحيحة والمناسبة.

٨- إيجاد بيئة داعمة للتحسين المستمر.

٩- زيادة القدرة التنافسية للجامعة في برامجها وخططها الأكاديمية. (عطا الله بن فهد السرحان، ٢٠١٢)[٧].

٤- أهمية الاعتماد الأكاديمي للبرنامج الدراسي:

يستلزم الاعتماد الخاص لبرامج تخصص المكتبات والمعلومات وضع المعايير

والإجراءات الخاصة لتقييم نوعية البرنامج الذي تقره كل جامعة لضمان الاستمرارية في تحسين عمل البرنامج من خلال الالتزام بالمعايير الموحدة المحددة لهذا الهدف، كما يعمل الاعتماد الأكاديمي على تميز البرنامج الدراسي من خلال:

- للتأكيد على استمرار كيان البرنامج بالجامعة، وضمان تحقيق البرنامج للقواعد المهنية المعترف بها.
- يدل الاعتماد على أن البرنامج يلتزم بالجودة ويسعى لمواصلة ذلك الالتزام.
- تأكيدا للهيئات والمؤسسات أن الطلاب تلقوا تعليما جيدا.
- تؤكد للطلاب بأن البرنامج يرتقي للمستويات العالمية للمهنة. (إيناس صادق، ٢٠٠٨) [٨] كما أن هذه المعايير تصف المعالم الأساسية للبرامج الأكاديمية وتهدف إلى إعداد مهنيين مؤهلين في مجال المكتبات والمعلومات. (عبد الرازق مصطفى يونس،٢٠١٤)[٩]. مقترح معايير لبرامج المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية والكفايات المطلوبة للخريجين.
- إن اعتماد البرنامج أصبح من أهم العوامل التي تساعد الخريجين في التوظيف في سوق عمل يتسم بالتنافسية الشديدة، فبعض جهات العمل خاصة بعد اتفاقية الجات أصبحت تفضل توظيف الخريجين من برامج معتمدة دون غيرهم.

كما تهدف تلك المعايير لتحقيق عدد من المهام والأهداف، والتي يعد أهمها:

١- تقديم مؤشرات مبنية على مقاييس نوعية وكمية للارتقاء بأقسام علم المكتبات والمعلومات العربية من خلال تطوير محركات لتقييم الفاعلية التربوية للأقسام.

٢- تسهيل عملية تبادل المعلومات والخبرات بين أقسام المكتبات من جهة ومثيلاتها في العالم.

٣- توحيد المحتوى العملي للمواد المقدمة في البرامج، وبخاصة تلك المتعلقة بتبسيط الإجراءات الفنية في المكتبات ومراكز المعلومات. (عبد الرازق مصطفى يونس،٢٠١٤).

٥- أنواع الاعتماد الأكاديمي:

١- العام أو المؤسسي: Institutional Accreditation

يركز هذا الاعتماد على المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات إنجاز الطلبة، وتلك المعنية بالبنى التحتية والموارد البشرية الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي، فهو يركز على التقويم الشامل للمؤسسة ويتضمن اعترافا بالكيان الشامل لها ولبرامجها.

٢- الاعتماد البرامجي: Program Accreditation

يقصد به الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية للبرنامج التعليمي في ضوء استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة التي تصدرها هيئات ومؤسسات أكاديمية متخصصة، ويطلق على هذا النوع أيضا الاعتماد التخصصي Specialized Accreditation.

٣- الاعتماد المهني: Professional accreditation

يختص بالاعتراف بالكفاية المهنية للأشخاص لممارسة المهن المختلفة ويركز بشكل أساسي على الخريج ومدى تأهيله للممارسة المهنية، ويمنح هذا الاعتماد من قبل مؤسسات الاعتماد التي أعدت لهذا الهدف كالنقابات والاتحادات المهنية الخاصة بمهنة معينة. (هنار هنداوي، أخليف يوسف الطراونة،٢٠١٢، عبد الملك بن عثمان حكمي)[١٠]

وعلى الرغم من تحديد أنواع للاعتماد الأكاديمي إلا أن هناك ترابطًا أو تكاملًا بين الأنواع الثلاثة إذ أن كل نوع منها معني بالحصول على الجودة والاعتماد والعمل على تحقيقه سواء على مستوى خاص أو مستوى عام، إلا أن الاعتماد المؤسسي يسهل فرص الحصول على الاعتماد الأكاديمي والمهني، إذ أن حصول المؤسسة على الاعتماد يعني ضمناً تأهيل برامجها وأقسامها للحصول على الاعتماد البرامجي التخصصي، وتأهيل خريجيها أيضا للحصول على الاعتماد أو جواز مرور مزاولة المهنة.

٦- خصائص الاعتماد:

لتحقيق الاعتماد الأكاديمي لا بد من التأكد من أن المنظمات أو هيئات الاعتماد لديهم المعايير الموحدة التي تخدم الجودة الأكاديمية للتعليم العالي، والتأكد من أن تلك المعايير تتوافق مع رسالة المؤسسة وأهدافها، كما يجب أن تتسم هذه المعايير بالشفافية والترابط إلى جانب توافقها مع متطلبات المجتمع الخارجي، والتأكد من أن تلك المعايير تشجع المؤسسات على تحقيق خطتها والاستمرار في تقديم الخدمات والأنشطة وتطويرها (Jeffrey W. Alstete2007)[١١].

- تتخذ نظم الاعتماد مداخل متنوعة، وتختلف باختلاف المجتمعات واختلاف النظم التعليمية وفلسفتها وإمكانياتها، ولذلك لا ينبغي الأخذ بنظام اعتماد معين في دولة معينة والعمل بموجبه في نظام تعليمي آخر في دولة أخرى، وإنما يمكن الإفادة منه في الجوانب التي تتلاءم مع طبيعة النظام التعليمي المراد تطبيق الاعتماد فيه.
- إن نظام الاعتماد ينبغي ألا يقتصر على الجامعات وحدها، بل يمتد ليشمل منظومة التعليم العالي بكل مؤسساته ومعاهده.

- الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية، ولكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية، فنظام الاعتماد لا يرتكز على تقويم نتائج المؤسسة، ولكنه يعمل على تقويم مدخلاتها وعملياتها، فإذا كانت المدخلات والعمليات جيدة فإنه يفترض الحصول على جودة في التعليم والمخرجات.
- الاعتماد لا يحقق ضبط جودة المؤسسة أو البرنامج فقط، بل هو اعتراف بأن الدرجة والشهادة العلمية التي تمنحها تختلف عن التي تمنحها غيرها من المؤسسات التعليمية المعتمدة الأخرى على المستوى القومي والعالمي، فهو لا يحقق مزايا للمؤسسة التعليمية فقط بل يؤكد مصداقية واحترام المؤسسة والثقة بها من قبل المجتمع والمؤسسات المهنية والعلمية المحلية والدولية (هنار هنداوي).

٧- هيئات الاعتماد وضمان الجودة في الوطن العربي:

ليس أدل على أهمية الاعتماد والجودة في التعليم العالي من أن أغلب الدول العربية تمتلك هيئة وطنية لضمان الاعتماد والجودة، وقد أشار مجلس ضمان الجودة والاعتماد باتحاد الجامعات العربية من خلال موقعه إلى أهمية تلك الهيئات أو أسباب الحاجة إلى هيئات ضمان الجودة والاعتماد، وتمثلت في:

- ظهور التعليم العالي الخاص في العقد الأخير من القرن الماضي والتهافت والتسابق بين مؤسساته على جني الأرباح.
- ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل والمجتمع.
- إن التعليم يلعب دوراً هاما ورئيسيا في عملية التنمية ورقي الشعوب وتطورها، ويعد من أهم الاستثمارات المستدامة والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع العاملين في مؤسساته.

جدول رقم (١/١) هيئات الاعتماد الأكاديمي بالدول العربية

الدولة	مسمى الهيئة	تاريخ الإنشاء	الأهداف
الإمارات	هيئة الاعتماد الأكاديمي	١٩٩٩	☒ الإشراف على معايير الترخيص والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتأكد من التزام هذه المؤسسات بمسؤولياتها في تطبيق المعايير التي تضمن جودة المخرجات التعليمية وكفاءة الخريجين.
سلطنة عمان	مجلس الاعتماد	٢٠٠١	☒ هو الجهة المسئولة عن تنظيم عملية الاعتماد والتقويم وضبط الجودة بمؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان.
المملكة العربية السعودية	الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي	٢٠٠٢	☒ وضع معايير لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي متوافقة مع المعايير العالمية مع مراعاة متطلبات البيئة المحلية. ☒ اتباع عمليات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي متوافقة مع الممارسة الجيدة المتعارف عليها عالميا. ☒ التعاون مع هيئات الاعتماد وضمان الجودة الأخرى، والعمل على أن تكون الهيئة رائدة في مجال الاعتماد وضمان الجودة على المستوى الإقليمي. ☒ الالتزام بمضمون وثيقة الممارسة الجيدة المقررة من قبل الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي. (INQAAHE)
فلسطين	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي	٢٠٠٢	☒ تحسين نوعية التعليم العالي الفلسطيني وترشيده ليتجاوب مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية، وضبط الجودة والنوعية من خلال منهجية وتعليمات واضحة لاعتماد البرامج الجديدة وللتقييم المستمر للبرامج القائمة.
السودان	الهيئة العليا للتقويم والاعتماد	٢٠٠٣	☒ تهدف الهيئة العليا للتقويم والاعتماد للتعليم العالي في السودان إلى استحداث هيكلية إدارية علمية نوعية تبنى وفق سياقات موضوعية تمتلك معايير كفاءة أداء معتمدة لمؤسسات التعليم العالي السودانية بغية ضمان الجودة وتطوير كفاءة أدائها ومساعدتها في تحقيق أهدافها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ضمن سياقات وأعراف المستوى المقبول عالميا.

الأردن	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	٢٠٠٥	☒ التحقق من انسجام أهداف البرامج الأكاديمية المختلفة مع مهارات الطلبة المكتسبة. ☒ تعزيز شفافية ومصداقية الشهادات الممنوحة في عالم بلا حواجز. ☒ انسجام العملية التعليمية مع متطلبات السوق وخطط التنمية الاقتصادية. ☒ استمرارية الارتقاء بنوعية التعليم العالي. ☒ تعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة على مستوى عالمي
جمهورية مصر العربية	الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد	٢٠٠٦	☒ تهدف الهيئة إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر. ☒ الارتقاء بجودة التعليم وتطويره المستمر لكسب ثقة المجتمع في مخرجاته، واعتماد المؤسسات التعليمية وفقا لرسالتها وأهدافها، وذلك من خلال نظم وإجراءات تتسم بالاستقلالية والعدالة والشفافية.
ليبيا	مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية	٢٠٠٦	☒ الإسهام الفعال والإبداعي بكل مهنية (احترافية) من أجل التحسين والتطوير المستمر في كافة قطاعات التعليم العالي ، وأن يكون المركز مرجعية قيادية لضمان الجودة في ليبيا وأحد بيوت الخبرة والمراكز المعترف بها عالميًّا.
تونس	الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد	٢٠٠٨	☒ تتولى عملية التقييم وضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي. ☒ تقييم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها عن طريق تدقيق الأداء الأكاديمي والمؤسسي استنادا إلى معايير الجودة المعتمدة. ☒ وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة المختلفة لمؤسسات التعليم العالي. ☒ اعتماد مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمعايير ضمان الجودة المحددة. • المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم.
البحرين	هيئة ضمان جودة التعليم	٢٠٠٨	☒ مراقبة أداء جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية وتشجيع الجودة والتميز في جميع مراحل النظام التعليمي في مملكة البحرين.
اليمن	مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي	٢٠٠٩	☒ وضع الآلية المتكاملة لعمليات ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، ومنح التراخيص لمؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي ونشر ثقافة الجودة وأنظمتها ومعاييرها بين مسئولي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين.

الكويت	الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم	٢٠١٠	– وضْع وتطوير معايير وآليات لقياس جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي وفي البرامج التخصصية بما يتفق مع المعايير العالمية ويتناسب مع دولة الكويت. – مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تطوير آليات الجودة، وتنظيم دورات وورش التدريب على وسائل وطرق ضمان الجودة، والحصول على الاعتماد الأكاديمي. – تحرّي مستوي الجودة في مؤسسات التعليم العالي، الحكومية والخاصة في دولة الكويت، وإجراء الاعتماد الأكاديمي المؤسسي الدوري لها، وفق معايير ومقايسات تتسق مع ما هو ممارس عالميا. – تحرّي مستوي الجودة في البرامج التخصصية والتعاون مع هيئات ومؤسسات الاعتماد الأكاديمي العالمية للإفادة بنوعيتها ومنحها الاعتماد البرامجي. – إفادة المجتمع، على نحو دوري، حول مدى تمتع مؤسسات التعليم العالي وبرامجها بدولة الكويت بالجودة. – وضع معايير؛ لتحديد مؤسسات التعليم العالي خارج الكويت، التي يُسمح باعتماد مؤهلات خريجيها، من خلال عمليات التقييم المستمر لتلك المؤسسات، وبرامجها، وفقا لمعايير هيئات الاعتماد العالمية. – تحديد مؤسسات التعليم العالي، خارج دولة الكويت المستوفاة، لمعايير الجودة، والاعتماد الأكاديمي بالنسبة للجهاز الوطني. – وضع قواعد معلوماتية تتعلق بفعالية التعليم، وكيفية قياس وصيانة جودته، والممارسات الحميدة المتعلقة بكفاءة الأداء المؤسسي والبرامجي، وتقييم مدى تطبيق مؤسسات التعليم العالي لها في الكويت. – التعاون الوثيق مع مؤسسات الاعتماد الأكاديمي العالمية، وهيئات ضمان الجودة، بغية تطوير سياسات وممارسات الجهاز الوطني. – إعداد كوادر وطنية، للوفاء باحتياجات الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي. – تنظيم مؤتمرات وندوات محلية، واستضافة مؤتمرات إقليمية، وعالمية، حول ضمان الجودة في التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي. – تحقيق التميـــــز كمؤسسة اعتماد أكاديمي، ضليعة في مجال مقايسة جودة التعليم العالي ، وتحسين مستواه النوعي.

بدأ الاهتمام بالجودة والاعتماد في الوطن العربي متأخرا، وبدأ إنشاء هيئات الاعتماد والجودة في بداية الألفينات، وكما هو موضح بالجدول فإن أول هيئة اعتماد

أنشئت في الإمارات عام ١٩٩٩ تلتها سلطنة عمان عام ٢٠٠١ وبعدها توالى إنشاء الهيئات في الدول العربية، ووضعت كل هيئة من تلك الهيئات الأهداف التي ترنو إلى تحقيقها، وتهدف تلك الهيئات بشكل عام إلى تحقيق التميز في المؤسسات التعليمية وبرامجها، والعمل على تلبية رغبات سوق العمل من خلال خريجين مؤهلين لذلك.

١/٧ المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQA) (الشبكة العربية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم سابقاً):

هي جمعية دولية غير ربحية تأسست في بلجيكا عام ٢٠٠٧، وغايتها الأساسية النهوض بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام مع التركيز على العالم العربي بشكل خاص من خلال:

- إنشاء الروابط والعمل على نحو وثيق مع هيئات الاعتماد الدولية لتسهيل وضع المعايير والقياس والتعلم المتبادل ونشر الممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم.
- التنسيق مع وكالات الاعتماد المحلية العربية فيما يخص معايير الاعتماد ومقاييسه.
- نشر الوعي حول التعليم المتميز في مؤسسات التعليم في العالم العربي
- توفير خدمات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي العربية التي تحظى بالتقدير وترمز إلى التميز في التعليم.
- الإشراف على تأسيس نظام تصنيف الجودة للجامعات العربية.
- تأسيس شبكة تختص بجودة التعليم تتيح المجال للتفاعل واللقاءات المنتظمة بين النظراء لتبادل الخبرات وتقييمها.
- نشر التعلم المتبادل والممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم ككل.
- تعزيز الاتصال بين هيئات ضمان الجودة في البلدان المختلفة وهي تضم:

١-هيئة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الأردنية.
٢-هيئة ضمان الجودة والاعتماد في فلسطين.
٣-هيئة الاعتماد الأكاديمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٤- هيئة التقويم والاعتماد في السودان.
٥-الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والتقويم في السعودية.
٦-مجلس الاعتماد العماني.
٧-مجلس ضمان الجودة في البحرين.
٨- مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية ـــ ليبيا.

٩-الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي_ مصر.

وكل هذه مؤشرات تؤكد على أهمية الاعتماد والجودة والاهتمام العربي بتطبيقها وتعزيزها من خلال تلك الهيئات، إلا أن هناك بعض العوائق التي تقف في سبيل تحقيقها على الوجه الأكمل كما أشارت الباحثة في السطور السابقة، ولذا يقع على عاتق الهيئات وكذلك المنظمة دور كبير في تذليل تلك العقبات والعمل على تطبيق الجودة والاعتماد بشكل صحيح وأن يخرج تطبيقها من حيز ترتيب الأوراق إلى الواقع الفعلي.

٨- جمعيات المكتبات ودورها في وضع معايير الاعتماد الأكاديمي:

تعتبر الجمعيات المهنية في العديد من البلاد المتقدمة المتحدث الرسمي باسم العاملين في هذا المجال والمعبر عن أفكارهم وطموحاتهم، كما تعتبر بعض هذه الجمعيات المعبر عن اتجاهات الحكومة تجاه المجال، إلا أن الغالب في هذه الجمعيات هو كونها جمعيات طوعيه ترمي إلى استكمال دور المؤسسات الحكومية الرسمية المهتمة بالمجال والتي لا تستطيع بمفردها إنجاز كل تطلعات المنتمين للمهنة وتعمل بالتالي على تفعيل حركة المجتمع في هذا الاتجاه. (حنان صادق البيزان،٢٠١٣)[١٢].

وقد برهنت كثير من الجمعيات والاتحادات المكتبية عبر الدول المتقدمة عن أدوراها الفاعلة في قطاعات شتى في تطوير المهنة، ولا أدل على ذلك من إنتاجاتها الغزيرة والمنتظمة عبر مسار تاريخها الثري بالمؤتمرات المؤثرة ميدانيا ومعرفيا، فضلا عن مساهمتها الغنية في اعتماد المعايير الدولية وتوحيدها ومن ثم توزيعها وإتاحتها (حسن السريحي، ٢٠٠٩)[١٣].

ولما كان الاهتمام بتأهيل الأخصائيين ورفع مستوى مهاراتهم وخبراتهم يمثل المدخل الأساسي لتحسين وتطوير خدمات المعلومات في المجتمع، لذا فقد طورت الاتحادات المهنية الدولية والأجنبية في الدول المتقدمة معايير لمدراس المكتبات والمعلومات باعتبارها المسئول الأساسي عن التأهيل.

وتعتبر الاتحادات والجمعيات المهنية إطارا حيويا للمساهمة في بناء مجتمع عصري قوي البنيان كما أنها تستمد حيويتها من الأهداف المرجوة ومدى انعكاساتها على حياة الأفراد والمجتمع (كمال بو كرزازة، غادة أبو رية، ٢٠١٣)[١٤].

ويقوم الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم) بدور جيد في العمل على اصدار المعايير المتعلقة بالمكتبات ودراساتها وصدر عنه المعايير الموحدة للمكتبات المدرسية والجامعية، والمعايير الموحدة للوعي المعلومات إلا أنه حتى الآن لم يعمل على إصدار

معايير للاعتماد الأكاديمي لبرامج المكتبات والمعلومات، وتعد هذه الخطوة من الخطوات المهمة التي من المفترض أن يقوم عليها الاتحاد في الوقت الحالي.

١/٨ جمعيات المكتبات على المستوى الدولي:

نستعرض هنا أهم جهتين لإصدار معايير الاعتماد الأكاديمي على المستوى الدولي في تخصص المكتبات والمعلومات

١- جمعية المكتبات الأمريكية :ALA American

تعد جمعية المكتبات الأمريكية واحدة من أقدم وأكبر جمعيات واتحادات ومؤسسات المكتبات والمعلومات على مستوى العالم، حيث ترجع نشأتها إلى عام ١٨٧٦ في ولاية فيلادلفيا الأمريكية، ولها مكتب خاص بالاعتماد من خلاله يقوم بفحص ومعاينة وترخيص المؤسسات التعليمية والأكاديمية الأمريكية التي تقدم البرامج والدرجات الأكاديمية المختلفة.

- **لجنة الاعتماد بجمعية المكتبات الأمريكية Committee On Accreditation(COA):**

قامت جمعية المكتبات الأمريكية عام ١٩٢٤ بإنشاء مجلس إدارة خاص لبرامج تعليم المكتبات ليقوم بتنفيذ اعتماد هذه البرامج، الذي تغير فيما بعد إلى ما يعرف بلجنة الاعتماد التي أصبحت إحدى أهم لجان الجمعية منزلة ومكانة، تكمن مهام ومسؤولية اللجنة عن تنفيذ برنامج اعتماد جمعية المكتبات الأمريكية وتطوير وصياغة المعايير الخاصة بتعليم دراسات المكتبات والمعلومات.

وتقوم اللجنة على مجموعة من المبادئ والإرشادات التي تتمثل في:

- يعمل وينسق اعتماد البرنامج التعليمي لدراسات المكتبات والمعلومات من خلال كيان واحد ممثلا لاهتمامات ومصالح أعضاء المهنة.
- يقوم الاعتماد بتحسين جودة خدمات المكتبات والمعلومات من خلال تحسين البرامج التعليمية والمهنية المتاحة أمام اختصاصي المكتبات والمعلومات.
- العمل على التقييم المستمر لبرامج تعليم المكتبات والمعلومات وتطويرها.

وتتمثل رسالة مكتب الاعتماد لجمعية المكتبات الأمريكية فيما يلي:

- ضمان مراجعة الاعتماد العادلة لبرامج المكتبات والمعلومات ودراسات المعلومات.
- تعزيز وتشجيع التنوع والشمولية في تعليم المكتبات ودراسات المعلومات.

- تقديم الاستشارات والمساعدات فيما يتصل بتطوير وتقدم تعليم المكتبات ودراسات المعلومات.

وتقوم لجنة الاعتماد باعتماد برامج المكتبات والمعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالاتفاق مع الجمعية الكندية للمكتبات Canadian Library Association.[١٥]

تعمل لجنة الاعتماد على وضع وتطوير المعايير والقواعد لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات، وذلك من خلال التعاون والمشاركة بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع الخارجي، والخريجين، وأخذت في إصدار معايير الاعتماد منذ عام ١٩٢٥، وآخر إصدار لها عام ٢٠٠٨، وتصف تلك المعايير القواعد والملامح الرئيسية لبرامج المكتبات والمعلومات، والمهارات اللازمة لتخريج أخصائي معلومات ومكتبات كفء.

٢- المعهد البريطاني CILIP: the Chartered Institute of Library and Information Professionals

المعهد المعتمد للمهنيين في المكتبات والمعلومات (CILIP) ومقره في العاصمة البريطانية لندن، يعد أحد أعرق مؤسسات المعلومات التي تعنى بتقديم الاستشارات في مجال المعلومات، وإدارة مجموعات المتخصصين في مختلف فروع تخصص المعلومات، وتنظيم التدريب المتخصص في المجال، وعقد المؤتمرات الدولية التي تناقش المهنة ومختلف التحديات والتوجهات المستقبلية. وقد أنشئت المنظمة في عام ١٨٩٨ في المملكة المتحدة ومرت بمراحل تطور مختلفة، كما تعد المؤسسة الأبرز في الوقت الحاضر التي تقدم شهادات اعتماد للمؤسسات الاكاديمية والبرامج المتخصصة في مجال المكتبات، ودراسات المعلومات والأرشيف.

وقد حصل قسم دراسات المعلومات بجامعة السلطان قابوس على الاعتماد الدولي من المعهد هذا العام (٢٠١٦)، وقد شمل الاعتماد الدولي برنامجي البكالوريوس في إدارة مؤسسات المعلومات وإدارة الأرشيف. كما أن مدة الاعتماد التي حصل عليها القسم هي أقصى مدة للاعتماد من قبل مؤسسة CILIP وهي خمس سنوات.

وهو القسم أو البرنامج الوحيد على مستوى الوطن العربي الحاصل على الاعتماد الأكاديمي لبرنامجه الدراسي من قبل مؤسسة دولية.

ختاما يمكن القول: إن نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في الوقت الحالي هي محور أساس في عملية تطوير وتقويم المؤسسات التعليمية وما تشتمل عليها، لذا فأصبحت الحاجة لاستخدام تلك النظم ملحة إذ أنها هي المحك الرئيس للتعامل معها من خلال المؤسسات المناظرة سواء على المستوى العربي أو العالمي.

هوامش

[1] باسم برقاوي وآخرون (٢٠١٥). تطوير إطار لضمان جودة التعليم والتعلم في مؤسسات التعليم العالي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج (٨)، ع(٢٠).

[2] أمل خلاف، سارة قشقري (٢٠٠٨). الاعتماد الأكاديمي لأقسام المكتبات والمعلومات العربية: دراسة تطبيقية على أقسام المكتبات والمعلومات السعودية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج ١٥، ع٣.

[3] أسامة السيد محمود (٢٠١٤). تحديات تعليم المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج ٢١، ع٤١

من هذه الدراسات. فايقة محمد على حسن (٢٠١٢). سمات ومهارات اختصاصي المكتبات والمعلومات وفقاً لتقدير أصحاب فرص العمل بمصر ومدى توافرها فى أقسام المكتبات والمعلومات. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج١٩، ع ٣٧.

، حنان البيزان (٢٠٠٨). الاتجاهات الحديثة في برامج تعليم علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف: نحو رؤية استراتيجية للتحديث. مجلة دراسات المعلومات. ع ٣، موضي بنت إبراهيم الدبيان (٢٠٠٩). البرامج الأكاديمية في أقسام المكتبات والمعلومات بالسعودية، تقييمها ومدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، علي بن سعد العلي، محمد بن مبارك اللهيبي (٢٠٠٤). الاتجاهات الحديثة في برامج المكتبات والمعلومات: نموذج لتقييم المناهج وتطويرها. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج١٥، ع٢، عبير خليل بيومي، أمنية صادق (٢٠١٣). إعادة هيكلة برامج المكتبات والمعلومات. المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم). السعودية.

[5] أسامة السيد محمود (٢٠٠٨). ضبط الجودة بكليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية: تجارب وإشكاليات، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج١٥، ع ٣٠.

وعبد الملك بن علي بن عثمان حكمي (٢٠١٢). معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد وسبل التغلب عليها/ رسالة ماجستير، إشراف الحسن بن محمد المغيدي / كلية التربية جامعة الملك خالد.

[6] هنار هنداوي. الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي ومعاييرهما. متاح من خلال *www1.mans.edu.eg/facse/arabic/moktamar/fourth/first_folder/14.pd*

[7] عطا الله بن فهد السرحان (٢٠١٢). أثر تطبيق الجودة والاعتماد على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي.

[٨] إيناس حسين صادق (٢٠٠٨). الاعتماد وضمان الجودة لبرنامج علم المعلومات بجامعة قطر: دراسة تحليلية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج١٥، ع٣٠.

[٩] عبد الرازق مصطفى يونس. (٢٠١٤). مقترح معايير لبرامج تدريس علم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية والكفايات المطلوبة للخريجين. المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات(أعلم). تونس.

[١٠] هنار هنداوي، مرجع سابق، عبد الملك بن عثمان حكمي مرجع سابق. أخليف يوسف الطراونة. الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية .ppt

[١١] J. W. Alstete, *College Accreditation: Managing Internal Revitalization and Public Respect* A Brief History of College Accreditation.

[١٢] حنان صادق بيزان (٢٠١٣) .الجمعيات المهنية والمجتمعات المعرفية: قراءات تحليلية لتأطير رؤية عربية مستقبلية – Cybrarians Journal. – ع ٣٢. متاح من خلال http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=651:hananb&catid=263:papers&Itemid=95

[١٣] **حسن عواد السريحي(٢٠٠٩).** الجمعيات والاتحادات المهنية العربية والدور المفقود – . cybrarians journal. – ع١٨ . متاح من خلال http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=374:2009-07-19-08-29-34&catid=226:2009-05-26-13-37-07

[١٤] كمال بو كرزازة، غادة أبو رية (٢٠١٣). فاعلية الجمعيات والاتحادات المكتبية العربية في تطوير المهنة: دراسة وصفية تقويمية للنشاطات العلمية والمحتوى الرقمي عبر الويب. المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم).

[١٥] عصام منصور (٢٠٠٩). معايير جمعية المكتبات الأمريكية لاعتماد برامج الماجستير في دراسات المكتبات والمعلومات: الحاجة إلى نظرة تأمل عربية للاعتبار والعمل. دراسات المعلومات، ع ٤.